في تقريره السنوي.. "الأعلى للإعلام" ينتقد مهاجمة المشروعات القومية واستقاء الأخبار من الخارج

وأكد المجلس، في التقرير، أنه "عمل على أن تكون حرية الرأي والتعبير حقًا متاحًا للجميع لا ينتقص من حريات الآخرين، خاصة وأن حرية الإعلام والصحافة هي إحدى الدعامات الأساسية للديمقراطية والشفافية".

واعتبر المجلس الحوار الوطني "نقطة تحول في عجلة التنمية الشاملة التي تشهدها الدولة المصرية"، مطالبًا بضرورة وجود قانون لحرية تداول المعلومات، لا سيما مع "أهمية دوره في تدعيم الممارسات الإعلامية خلال الفترة المقبلة وحماية الفكر وبناء الوعي".

ويخصص الحوار الوطني جلسة ضمن المحور السياسي لمناقشة قانون حرية تداول المعلومات، تم تأجيلها للأسبوع المقبل بسبب تضرر مكان عقد الجلسات بفعل العاصفة الترابية التي ضربت القاهرة الأسبوع الماضي.

وسبق وقدمت عدة جهات بما فيها المجلس الأعلى لتنظيم الإعلام، مشاريع لقوانين حول تداول المعلومات لم يُلتفت لها داخل البرلمان، رغم الالتزام الدستوري الواقع على مجلس النواب بإقرار القانون، وفقًا للمادة 68 من دستور 2014 التي تنص على أن "المعلومات والبيانات والإحصاءات والوثائق الرسمية ملك للشعب، والإفصاح عنها من مصادرها المختلفة، حق تكفله الدولة لكل مواطن".

استغلال حقوق الإنسان

وفي التحدي الخاص بـ"استغلال قضايا حقوق الإنسان"، دعم المجلس رؤيته بشأن "قيام بعض المنظمات في الغرب باستغلال قضايا حقوق الإنسان كورقة ضغط سياسي على مصر"، ببيان البرلمان الأوروبي، وقال إن البيان "بُني القرار على حزمة من المغالطات والإدعاءات الباطلة التي لا تمت للواقع بصلة ولا تعكس سوى نظرة متحيزة غير موضوعية إزاء حقيقة الأوضاع في مصر، مع تجاهل تام لكافة الإنجازات".

وكان البرلمان الأوربي انتقد في نوفمبر/تشرين الثاني الماضي، حالة حقوق الإنسان في مصر.

الوعي
وتطرق المجلس في تقريره إلى قضية "الوعي"، مشيراً إلى أن هناك وسائل إعلام "معادية" تحاول تشكيك المواطن المصري في المشروعات القومية، وإنجازات الدولة من خلال ما أسماه بـ"القنوات الإرهابية والصفحات المعادية لمصر عبر مواقع السوشيال ميديا التي تديرها كتائب إلكترونية من خلال اعتمادها على التضليل ومحاولة إحباط المواطن وبث اليأس".

كما أشار المجلس إلى ما تمثله السوشيال ميديا من تحدٍ في ظل ما لها من نسبة كبيرة من التأثير في الرأي العام، وقال إنه "ينبغي التعامل مع هذا الأمر بطريقة علمية وجدية، والاهتمام والتسلح بالأدوات الحديثة لإكتساب المساحات التي فقدها الإعلام التقليدي في التأثير في الرأي العام".

وأكد المجلس أنه يستهدف دفع الإعلام لاستكمال دوره في إبراز جهود الدولة المصرية في المبادرات التنموية والمشروعات القومية العملاقة من خال شرح تلك الإنجازات على أرض الواقع، ما يحقق حائط صد أمام الشائعات.
لكن قلاش رأى أن تطرق المجلس لاستراتيجية الوعي يأتي استجابة للرئيس، وقال إن "الرئيس تحدث عن الوعي في فترة من الفترات، وعن بعض التقصير في دور الإعلام وقالها في سياق معين، ولكن ذهب السياق بعيداً لدى رئيس المجلس الأعلى كأنه يخاطب رغبة الرئيس وليس رغبة منه في تصحيح الوضع، فأصبح الحديث عن الوعي كثيراً بلا داع ودون رؤية حقيقية متماسكة".

294 شكوى

ورصد المجلس في تقريره عمل لجنة الشكاوى التي استقبلت 294 شكوى خلال الفترة من يناير 2022 حتى الأسبوع الثاني من ديسمبر 2022، مشيراً إلى الانتهاء من فحص 254 شكوى منها.
وجاءت الشكاوى الواردة إلى اللجنة بنسبة 35%ضد صفحات تواصل اجتماعي، و26%ضد القنوات، وبنسبة 21%ضد المواقع الإلكترونية، و10% ضد برامج تليفزيونية، و5% ضد إعلاميين وصحفيين، و3% ضد الصحف الورقية، في حين لم تتلقَ اللجنة أي شكاوى ضد المحطات الإذاعية. كما أوصت اللجنة بحفظ 113 شكوى لعدم وجود مخالفة للأكواد والمعايير الإعلامية ولعدم تحديد المخالفة الإعلامية والوسيلة الإعلامية المشكو في حقها.
كما أوصت اللجنة بحجب عدد من المواقع الإلكترونية التي وردت إلى اللجنة شكاوى ضدها، والتي "ثبت للجنة أنها غير حاصلة على تراخيص مزاولة نشاط وارتكبت مخالفات إعلامية ما بين انتهاك حقوق الملكية الفكرية، وبث محتوى مملوك لمؤسسات إعلامية"، حسب التقرير.
وتعاني العشرات من المواقع الإخبارية والحقوقية في مصر من الحجب خارج إطار القانون، ومن ضمنها المنصة. ولا تعلن جهة محددة مسؤوليتها عنه، فيما تُحمّل تقارير حقوقية جهات الأمن المسؤولية في ظل البنية الأساسية الضخمة التي يحتاجها مثل هذا الإجراء.